

## تحدّث لـ«البناء» وحذّر من تبعات تسليم القطاع الخاص إدارة مرافق عامة بشكل احتكاري

# عبود؛ إقرار قانون حرية الحصول على المعلومات أساس أي مشروع إصلاحي في البلد الكازينو للأثرياء وليس لمحدودي الدخل ويفترض منع دخول أي مواطن إذا لم يكن دخله مئة ضعف الحد الأدنى

### حاورد رمزي عبد الخالق وإنعام خزوبي

... هو في السياسة كما كان ولمّا يزل في الاقتصاد. قبل الوزارة وفيها بعدها. منطلقاته واضحة ومبنيّة على العلم والمعرفة، ثمّ على الخبرات والتجارب. رؤيته استراتيجية بعيدة المدى من دون إهمال أدقّ التفاصيل. معادلاته رياضية منطقية وشفافة إلى أقصى الحدود. طروحاته لـ«التغيير والإصلاح» تبدأ من «الحيثيات» ولا ترحم «البيارات»، ليكون الإنتاج والتنمية أعلى من كل الاعتبارات، ولتصبح الشفافية «نمط حياة وقلعة تعيشها بملئها».

أحياناً... بل في غالب الأحيان، يسبح الوزير فادي عبود عكس «التيار»، تتعب منه الملفات ولا يتعب، يدرسها بعين العارف والكبير. لا يمرّ الخطأ، ولا الخطيئة، فيكشف على المأل كل الخفايا والخبيايا بما فيها من شياطين كامنة بين الثنايا...

المرقا والكازينو وسلامة الغذاء والرسوم والضرائب والصادرات الصناعية واستيراد السيارات الجديدة والمستعملة والوكالات الحصرية وأسعار تذاكر السفر... الزواج المدني وإلغاء القيد الطائفي على الهوية وبرامج التعليم وإصلاح القضاء والإدارة العامة... إلى ما لا ينتهي من قضايا وملفات لم يجد أيّ منها حلاً جذرياً لمرة واحدة، بل غالباً ما يكتفي «المصلحون» بالترقيع والارتجال...

هذا ما كان في جمهورية ما قبل الطائف، وهذا ما لا يزال ممراساً بعده... بشكل انكسار وقاحة وعلائية يسمح بها غياب المحاسبة والتحايل على القانون الضاربة جذوره والممتدة فروعه إلى جيوب كل اللبنانيين... وعليه، فإن الحديث مع الوزير عبود لا يحتاج إلى مقدّمات، بل فقط إلى التمعّن في وقائعه وواقعيته. بدءاً من مرقا بيروت...



الوزير عبود يتحدثاً إلى الزميلين عبد الخالق وخزوبي

(إكرم عبد الخالق)

## الحصول على أسرار تصنيع قنبلة نووية أسهل من معرفة حجم المبالغ التي جمعها مرقا بيروت كضرائب وكّم دفع منها إلى المالية

وأضاف: «هناك موضوع آخر ومهم جداً وهو قانون حرية الحصول على المعلومات، فمن حقّ أيّ مواطن بأسرار الدولة، أيّ أنّ المعلومات عن كل ما يُصرف من المال العام وما يدخل إلى خزينة الدولة يجب أن يتمّ نشرها على الإنترنت لكي يتفكّر أيّ صحفي أو باحث من الاطلاع عليها والاستفادة منها، وفي هذا السياق أذكر أنني حاولت منذ أن كنت رئيساً لجمعية الصناعيين، الحصول على نصّ الاتفاق بالتراضي الذي جرى بين إدارة مرقا بيروت وبين شركة «حورية»، وكثرت المحاولات عندما توليت وزارة السياحة، كما حاولت أن أعرف ما هي المبالغ التي جمعها مرقا بيروت كضرائب وكّم دفع منها إلى المالية، فكان الحصول على أسرار تصنيع قنبلة نووية أسهل من الحصول على تلك المعلومات. وحتى الآن لا نعرف ما إذا كان مبلغ 13 مليون دولار (مدخول هذا العام) هو الدخل الكامل لمرقا بيروت، وما إذا كان يدخل ضمنه دخل محطة المستوعبات، أم هو فقط دخل ما يسمى رسوم مرقا وهي الضريبة السيادية التي تحدّثنا عنها. فهذه الضريبة لا تُدفع على الحاوية بل على حمولتها وهي تبدأ من 150 دولاراً (على العشرين قدماً) وقد تصل إلى 1200 دولار، حسب نوع البضاعة، وهنا نعود إلى التساؤل: كيف يمكن للجنة مؤبقة أن تحدّد هذه الضرائب السيادية؟

وإضافة: «هنا لا بدّ أن نذكر رسوم تسجيل السيارات، وكيف تختلف رسوم التسجيل بين سيارة سعرها 10 آلاف وأخرى سعرها نصف مليون دولار؟ فكلّقة التسجيل حسب نوع البضاعة، وهنا نعود إلى التساؤل: كيف يمكن للجنة مؤبقة أن تحدّد هذه الضرائب السيادية؟ وبالعودة إلى حرية الحصول على المعلومات، فقد تقدّم بمشروع قانون حولها باسمي وباسم «كتكل والتغيير والإصلاح»، ويهمّني أن أذكر أن حكومة الرئيس تمام سلام الذي أكّن كل الاحترام لشخصه وشفافيته وللبيت العريق الذي ينتمي إليه، طلب من إدراك أو عدم إدراك إعادة المشروع، مع العلم أنّ هذا القانون هو الأساس لأي مشروع إصلاح في البلد، لذلك نطالب الرئيسين نبيه بري وتمام سلام بالإسراع في إقراره».

## إذا نظرنا إلى الثروات التي جمعت والسرقات التي جرت نجد أنها نتجت من الاحتكار وخصوصاً بعد الحرب التي نمت في ظلها أسوأ أنواع الاحتكار

وتطرق عبود إلى مسألة التحايل على المواطن اللبناني في موضوع الضرائب، لافتاً إلى أنّ الأخير «يعتقد أنه يدفع ضريبة على القيمة المضافة TVA بنسبة 10 في المئة فقط، وهو في الواقع يدفع أكثر من ذلك بطرق أخرى منها المرفا. فكل ما يمرّ في المرقا تدفع زيادة فوق ثمنه 2 في المئة. لذلك كان من الأفضل ومن الشفافية أن تزيد 2 في المئة على TVA أفضل من رسوم مستترة عبر المرقا، ولا

التي يستوردها، بدلاً من فتح «دكاكين» في مصلحة تسجيل السيارات. وأريد أن ألفت الانتباه إلى أمر مهم وهو أنّ المواطن حين يشتري سيارة من أي شركة في لبنان لا يمكنه الحصول على فاتورة تسجيل هذه السيارة، وهذا ما يوضح أنّ عملية التسجيل تشوبها مخالفات كثيرة، فهناك صندوق لموظفي هذه الشركة وآخر لمعقبي المعاملات، وقد أدي تسجيل السيارات غير الواضح وغير الشفاف إلى فتح كل هذه «الدكاكين». أما بالنسبة إلى السيارات المستعملة فالوضع أسوأ بكثير، وهناك تلاعب في قيمة التحسين لخفض رسوم تسجيلها، والواقع نفسه ينسحب أيضاً على قطاع العقارات. كل ما تحدثت عنه في خصوص المرقا وتسجيل السيارات والعقارات تقدمت باقتراحات في شأنه عندما كنت وزيراً للسياحة، باسمي وباسم «كتكل والتغيير والإصلاح» وكان مصيره الإهمال والتجاهل».

**مصادر أخرى لرفد الخزينة العامة**  
ولفت عبود إلى وجود مصادر أخرى من شأنها رفد الخزينة بإيرادات إضافية، كتلك الناتجة عن استيراد الأسلحة وترخيصها، وذكر بواقعة حصلت معه حين عين وزيراً للمرة الأولى، وقال: «أعطوني رخصة سلاح لي وللمرافقين، ولكنني في أول جلسة لمجلس الوزراء سألت: من أين أشتري هذا السلاح؟ لم يكن أحد يملك الجواب! فقامت الدنيا ولم تقعد» حين اقترحت أن نستورد الأسلحة الفردية وأن نرفض عليها رسوماً جمركية مثمّة في المئة وأن تكون كلفة رخصة السلاح 500 دولار في العام، وقدّمنا مشروعاً يقضي بأن نعطي مهلة ستة أشهر لمن لديه سلاح فردي لكي يسجله، وفي حال أراد تسجيله يجب أن يقوم مختبر متخصص بأخذ بصمة الرخصة ما يسهل عملية اكتشاف الجرائم، وبذلك يصبح كل سلاح غير مسجل ضد القانون.

أما بالنسبة إلى مراكز القمار والميسر، فهناك أكثر من 300 مركز «تحت الأدراج وخلفها»، وهناك من يتقاضى من هؤلاء مبالغ كبيرة لا تدخل إلى الخزينة العامة، فيما يدخل إلى هذه الخزينة 50 في المئة ضرائب من كازينو لبنان، وعندما طلبنا أن يطبق ذلك على كل محلات القمار والميسر لم تلق أيّ تجاوب!



لا يجوز أن يكون رئيس السلطة التنفيذية هو نفسه رئيس السلطة الرقابية ويجب أن ينزل الشعب في تظاهرة مليونية ليعبّر عن رفضه لهذا الخلط

وأعتبر عبود أنّ مشكلة كازينو لبنان ليست في صرف عدد من الموظفين بل في إدارته، وقال: «إن كان هناك من يتصور أن صرف 191 موظفاً من الكازينو يحل المشكلة فهذا تصوّر خاطئ، يفترض أنه ممنوع على أيّ لبناني، دخله ما دون مئة ضعف الحد الأدنى للدخل إلى الكازينو لكن هذا لا يطبق للأسف ولا أحد يراقب دخل رواد الكازينو. وعندما أشرت الموضوع في أكثر من مناسبة كان الجواب: «إذا طبقنا بينكس الكازينو»، وهذا العذر غريب ومستعجن وهنا أسأل: هل الكازينو هو لمحدودي الدخل؟ هذا المكان هو للأثرياء فقط، يجب أن يكون من المرافق السياحية وليس مكاناً لسلب محدود الدخل كل ما يملك. وفي المحصلة لم يكن لدى أيّ مسؤول الضمير الكافي ليقف إلى جانبي في هذا الموضوع!»

وأضاف: «الخل لمشكلة الكازينو هو تغيير هرم الإدارة، وأن يبدأ كازينو لبنان البحث عن زبائن جدد وأن يستقدم أفضل المطاعم في العالم إليه، يجب أن يأتي حيتان المال إلى الكازينو وليس محدودو الدخل، وبالنسبة إلى الموظفين، ومع محبتي لهم جميعاً، فالكازينو في حاجة إلى نصف عدهم فقط، ويجب أن يعرف الشعب اللبناني أنّ موظف الكازينو يقبض 70 في المئة من راتبه BONUS كل ستة، وسنته 14 شهراً، أي أنّ الموظف الذي يتقاضى راتباً قدره 0100 دولار سنويته 25 ألف دولار، وهذا من حقه، لكن كما قلت إن موظفي الكازينو الموجودين اليوم، يفوقون حاجته. ومن ناحية أخرى إذا كنا قادرين على الاستثمار في صناعة الميسر، فهل من مصلحةنا أن يكون هناك كازينو واحد فقط، أم أن تكون له فروع في فنادق لبنان وفي المناطق اللبنانية؟ إن وجود فروع أخرى يخلق مزيداً من فرص العمل».

**سلامة الغذاء والرقابة المسبقة**  
وبالانتقال إلى ملف سلامة الغذاء نوّه الوزير عبود بجهود وزير الصحة العامة وأهل أبو فاعور، والحملة التي يقودها في هذا المجال، أملاً في الوقت نفسه أن لا تلقى مسير قانون منع التدخين. وقال: «عندما كنت وزيراً للسياحة تمّ تحرير 825 ضابطاً في حق مؤسسات سياحية، ولم يتخذ أي إجراء قانوني في حق أيّ منها. إنّ مسؤولية الوزير في هذه الحملات تنتهي هنا، ويبدأ عمل الأجهزة القضائية، وقد قدّمت شكاوى ضدّ بضاعة أفعوا أصحاب تلك المؤسسات السياحية من الضرائب، وأنا أعلم أنه أحياناً يتمّ تمزيق محضر الضبط قبل أن يصل إلى المحكمة».

وأضاف: «نحن سائرون باتجاه تشكيل هيئة سلامة الغذاء، وأنا أتوجه إلى الوزير الصديق وأهل أبو فاعور بالسؤال: على شاكلة أي هيئة سيتمّ تشكيلها؟ فهل هناك هيئة ناجحة في لبنان تقديت بها؟ هذا الموضوع لا يحل بهذه الطريقة، والرقابة المسبقة أثبتت فشلها وما وصلنا إليه اليوم خير دليل على ذلك. أوروبا لم تعد تعتمد الرقابة المسبقة، بل يوقع المستورد على إدخال البضاعة على مسؤوليته، حسب المعايير المعتمدة في البلد، وفي رأيي يجب إيقاف المعايير اللبنانية واعتماد المعايير الأوروبية، لأنّ ذلك يقلل دكاكين الفساد كما أنه أقلّ كلفة. وفيه اليوم خبير دليل على ذلك. أوروبا لم تعد تعتمد الرقابة المسبقة، بل يوقع المستورد على إدخال البضاعة على مسؤوليته، حسب المعايير المعتمدة في البلد، وفي رأيي يجب إيقاف المعايير اللبنانية واعتماد المعايير الأوروبية، لأنّ ذلك يقلل دكاكين الفساد كما أنه أقلّ كلفة.

ووفق هذه المعايير يمنع إدخال أيّ شي من دون أن يكون CEMarked. وتنتفي الحاجة إلى الفحوص التي يجربها معهد البحوث الصناعية والتي تزيد الكلفة على المواطن، كما أنّ الرقابة المسبقة تفتح المجال لمعهد البحوث لأخذ ضرائب سيادية بصرفها كما يشاء. الفحوص اللاحقة في الحقل، وموجوب ذلك يمنع على المحال الكبيرة والصغيرة بيع بضائع مبهولة المصنوع. نحن اليوم نشدّد الرقابة على مرقا بيروت، وينتججه هذه الرقابة الزائدة تنكّد كلفة إضافية، بحيث تبقى «الكوتيزر» التي تحتوي مواد غذائية أياماً عداً في المرقا ما يؤدي أحياناً إلى إفسادها، بالإضافة إلى الكلفة التي تصاف إلى سعر السلعة».

### السياسة اليوم على إذاعة النور

يستضيف السفير الإيراني في لبنان

### محمد فتحعلي

### في الذكرى الـ 36

### لانتصار الثورة الإسلامية في إيران

الزمان: الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً

### إعداد وتقديم بثينة عليق

Fm: 91.7 - 91.9 - 92.3

## مدير الوحدة؛ لتصحيح خطأ السنيورة وإصدار مرسومي التنقيب

دقت الأمانة العامة لـ«مدير الوحدة الوطنية» في بيان إثر اجتماعها الأسبوعي في «مركز توفيق طيارة»، خصصته للبحث في موضوع قطاع النفط والغاز، و«أقواس النظر» والحقائق المحقق بالقطاع بعد تقاضى الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ المستلزمات القانونية والمالية والإدارية المتعلقة به، لا سيما ما كتبه حوله من إصرافات وأخطاء وسوء إدارة واحتمالات فساد كبير تحوّل هذا القطاع، الأكبر في تاريخ لبنان، من نعمة توفّر الكهرباء للمستقبل الآمن لجميع اللبنانيين وتسدّ الديون المتراكمة على الدولة والمواطن إلى تفتة تقضي على هذا الأمل وتدفع به إلى مساوئ شتى».

وتساءل المدير: «لماذا بقيت النصوص القانونية والإدارية والمالية العائدة لقطاع النفط والغاز وشروط منح حقوق التنقيب والإنتاج ونموذج الاتفاقيات مع الشركات محاطة بسريّة تامة، ولماذا لا تخضع هذه النصوص لحوار موضوعي شفاف تشارك فيه مراكز الاختصاص والكتبات الجامعية وتقابلات المهن الحرّة ذات الصلة ووسائل الإعلام

وهيئات المجتمع المدني التي جانب الشركات والجهات العاملة في هذا القطاع بغية الوصول إلى نظام علمي وموضوعي لإستثمار النفط والغاز؟» كما سأل: «لماذا صرف النظر عن إنشاء شركة البرترول الوطنية المخصوص عليها في القانون 132/2010، خصوصاً أن هذه الشركة هي الذراع الطولي للدولة في تنفيذ السياسة البرتولية ومراقبة الشركات. وهل من الحكمة حصر المسؤولية عن آلية اتخاذ القرار بالوزير المعني والهيئة الناظمة أم أنه من الأفضل أن يكون هذا القطاع بإشراف أعلى وأوسع؛ ولماذا أقصر نظام الإستثمار على نظام تقاسم الأرباح فقط بينما كان القانون 132/2010 ينص على اعتماد نظام الإستثمار على أساس تقاسم الإنتاج؟»

وطالب المدير بتصحيح الأخطاء وإزالة آثار التواطؤ الذي مارسته الحكومات المتعاقبة كي تعود سياسة النفط والغاز في لبنان إلى مسارها الطبيعي والسليم ليستفي القيام بإجراءات التزليم والشفافية والبدء بعملية التنقيب والإنتاج».

تمنى كتكل التغيير والإصلاح بعد اجتماعه الدوري برئاسة رئيسه النائب ميشال عون في الرابية أمس، في ضوء ما سمعه من مواقف تتلخّر بالاستحقاق والرئاسي، الالتزام جميعاً بالعمل اللبناني، أي الإزالة اللبنانية، بالوصول إلى نتيجة بعيداً من انتظار تسويات ومبادرات مشكورة في بعض الأحيان، لكنها لا تستطيع أن تحل محل اللبنانيين، خصوصاً المسبيين المعنيين في شكل أساس بهذا الاستحقاق». ولقت أمين سر الكتكل النائب ابراهيم كنعان الذي تلا البيان الصادر عن الاجتماع أنّ «الكتكل استعرض الدراسات القانونية والجدوى الاقتصادية في ما يتعلق بمرقا بيروت، وتبين لنا أنّ اللجنة الموقّعة المشكلة، تعني أنّ الدولة هي من يدير في شكل مباشر المرقا، وأنّ الأموال العمومية والوضع القانوني للمرقا يخضع للأصول القانونية من الحكومة إلى رقابة ديوان المحاسبة في

فإنّ الشركة التي فازت في المناقصة في مرقا بوليس سنستحب لأنّها وجدت أن السياسة تنجح نحو المزيد من الحقق لمرقا طرابلس. وهنا أ طرح سؤالاً آخر: إذا كانت الدولة تقوم بإنشاء محطة حاويات في مرقا طرابلس بكلفة 250 مليون دولار، فلماذا تريد توسعة مرقا بيروت في بلد دينه العام 67 مليار دولار يجب أن نطفيّ بيذا المبلغ جزء من الدين، لكي تتغيّر النظرة الإلتزامية إلى لبنان ويتحسن تصنيّفه».

وأضاف: «المؤسف أنّ تعرفه تخزين الحاويات في مرقا بيروت هي دولار ونصف الدولار في اليوم الواحد، ولا تدرّ أي ربح للدولة وهي لمصلحة الشركات فقط وليست لمصلحة الشعب الذي يملك المرقا، أي أنّ سعر تخزين الحاوية أقل من سعر موقف السيارة. إنّ مرقا بيروت يحدّد ضريبة سيادية ليس من حقّ أحد جبايتها إلا لتغذية المالية العامة للدولة، والإدارة الموقّعة للمرقا تخترع مشاريع جديدة كي لا تعيد هذا المال إلى الدولة، كما جرت العادة خلال السنوات الأخيرة. نحن في مرحلة دقيقة جداً وإذا استطاع اللبنانيون أن ينتصروا في معركة المرقا سننتجها معارك عدة، لأنّ هذه المخالفات المؤدبة جدا ليست موجودة في مرقا بيروت فقط».

## خلل هيكلية داخل المؤسسات

وأشار عبود إلى ما يتركه الخلل في البنية الإدارية من تبعات تشابك الصلاحيات التي قد تكون أبرز نتائجها تعطيل آلية الرقابة والمحاسبة، وقال: «لقد ورثنا عن الفرنسيين فكرة PDG (رئيس شركة ومدبر عام)، وهي تصلح للشركات الخاصة فقط، أما بالنسبة إلى الشركات أو المؤسسات العامة التي تتعامل مع المال العام، فلا يجوز أن يكون رئيس السلطة التنفيذية هو نفسه رئيس السلطة الرقابية. هذا موضوع غير صحّي وقد لمسنا نتائجه في أزمة كازينو لبنان. كيف يكون المدير العام ورئيس مجلس الإدارة في حين يفترض أنّ مجلس الإدارة هو الذي يحاسب المدير العام؟ هذه التوقيطة تؤدي إلى كارثة، ويجب أن ينزل الشعب في تظاهرة مليونية ليعبّر عن رفضه لأن يكون الرئيس والمدير العام للمؤسسة هو الشخص نفسه. يجب أن يخضع المدير

عبد الخالق وإنعام خزوبي

الوزير عبود يتحدثاً إلى الزميلين عبد الخالق وخزوبي

(إكرم عبد الخالق)